الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تمهيد :-

تمثل النفقات العامة في معظم الدول المعاصرة نسبة لا يستهان بها من الدخل القومي وعليه فان تأثيرها يصبح كبيرا" على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول – ولقد انتبهت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيهه بما يلي حاجات المجتمع على المديين القريب والبعيد وبما يحقق أكبر منفعة ممكنة لجمهور المواطنين وسيتم استعراض الآثار المختلفة للنفقات العامة في الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل

الأثر الاول// اثر النفقات العامة في الناتج القومي وعناصره :-

تؤثر النفقات العامة في الناتج القومي عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لان النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا" مهما" من هذا الطلب وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه أي مقدار النفقات العامة ونوعها من ناحية ، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في البلد من ناحية أخرى ومن أجل الوقوف على أثر النفقات

العامة في الناتج القومي لأبد من دراسة أثر الأنواع الرئيسة لتلك النفقات في الناتج القومي وكما يأتي :-

أ :- أثر النفقات الاجتماعية في الناتج القومي :-

تأخذ هذه النفقات شكل نفقات تحويلية سواء كانت نقدية أم عينية بصورة سلع وخدمات ، وفي كلتا الحالتين فأنها تؤثر في إنتاج القومي ، فالنفقات التحويلية النقدية تتمثل في نقل جزء من القوة الشرائية من فئات ذوي الدخول المرتفعة إلى فئات ذوي الدخول المنخفضة في صورة إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي وغيرها وبما أن الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة مرتفعاً ، فان زيادة دخول هؤلاء الأفراد سيؤدي إلى زيادة الطلب لاسيما على السلع الأساسية التي لم يتحقق الأسباع منها وهذا يؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادته

كما أن الدولة عندما تقوم التحويلات النقدية لهذه الطبقات الفقيرة لا تطمح من ذلك تحسين أحوالها المعيشية فحسب وانما لكي تتجنب بهذه التحويلات الهزات الاجتماعية الناشئة من زيادة عدد العاطلين وانخفاض الدخول .

أما عندما تأخذ النفقات الاجتماعية طابعاً عينياً (التحويلات العينية) كالخدمات الطبية والإسكانية والتعليم المجاني فان الفائدة منها قد تكون أكبر مقارنة الحويلات النقدية ، التي توجه معظمها لأغراض استهلاكية وعليه فالنفقات الاجتماعية بصورها المختلفة تزيد من

كفاءة الأفراد من ذوي الدخول المحدودة وقدراتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم من مخاطر المستقبل ، ومن بعد تزيد من قدرتهم على العمل والإنتاج ومن ثم تساهم في زيادة الناتج القومي وهذا كله مرتبط بمقدار النفقات العامة ونوعها .

ب :- أثر النفقات الاقتصادية في الناتج القومي :-

وتتمثل هذه النفقات في قيام الدولة بأنفاق جزء من امواها لأنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع ، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات اقتصادية إلى بعض المشروعات الخاصة لتحقيق هدف اقتصادي معين كالحد من أثر ارتفاع أسعار بعض السلع بقصد تمكين الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على هذه السلع بأسعار مناسبة ، اوبقصد تعويض هذه المشاريع عما تفرضه عليها الدولة من التزامات لتأمين نشاطها الذي تقوم به لان نشاطها يتعلق بخدمة عامة يحتاجها المجتمع ، كما أن بعض الإعانات تستخدم لمساعدة مشروعات معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي .

وآيا كان نوع الإعانة فقد تعطي للمشروعات العامة أو المشروعات الخاصة وقد يستفيد بعض المنتجين مباشرة منها ، وبعض المستهلكين كما أن الإعانات قد تعطي في صورة مباشرة كنقود أو غيرها وقد تقر

في صورة غير مباشرة كإعفاءات من الضرائب مثلاً ، فأن من شأنها أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ثم عرضها في السوق بأسعار مناسبة وهذا يؤدي الى زيادة الناتج القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، كما أن الإعانات التي تقدم لتشجيع عملية التصدير مثلاً تعمل على تحسين الميزان التجاري وتنشط الاقتصاد بوجه عام إذ تؤدي هذه الإعانات إلى جذب رؤوس أموال أخرى ومنتجين آخرين للدخول في سوق إنتاج التصدير وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي نتيجة للحصول على العملات الأجنبية التي يمكن أن يستخدم جزء منها لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة لنمو مشروعات معينة والذي يساهم في تقوية الاقتصاد وزيادة ناتجة القومي .

ج :- أثر النفقات العسكرية في الناتج القومي :-

مع أهمية النفقات العسكرية التي تعد لازمة في توفير المناخ الملائم لعملية الإنتاج واستمرارها فأنها تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في عديد من الدول مما يحتم على الدولة أن تكون حذرة قدر الإمكان تجاه ما تسببه نفقاتها العسكرية من أثار اقتصادية بحيث تستفيد من الجوانب الإيجابية فيها وتقلص حجم الآثار السلبية منها .لقد اعتبر الفكر المالي التقليدي النفقات العسكرية ضمن النفقات الاستهلاكية في حين يميل الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين أنواع هذه النفقات

حيث يرى أن هناك ما يعتبر نافعاً واخر ضاراً بحسب ظروف الدولة التي فيها الأنفاق العسكري وبوجه عام فأنه يميز بين نوعين من الآثار التي تصيب الناتج القومي من جراء هذا الأنفاق هما الآثار السلبية والآثار الإيجابية .

ففي ما يتعلق بالآثار السلبية للنفقات العسكرية في الناتج القومي والتي تحدث عندما تقوم الدولة بتحويل عناصر الإنتاج والموارد (القوة العاملة والكوادر الفنية والإدارية والمواد الإدارية والآلات والمعدات والأجهزة والأراضي والمباني وغيرها) من الاستخدامات التي تسمح بإشباع الحاجات المدنية للمجتمع إلى العمليات العسكرية ، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العناصر والموارد والى تقليل حجم الإنتاج المدني ومن ثم انخفاض الناتج القومي ، كما تؤثر النفقات العسكرية على توازن ميزان المدفوعات من جراء صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح ألا أن هذه النفقات مفيدة إذا استخدمت في إنشاء صناعات حربية في الداخل حيث تعمل في هذه الحالة على زيادة الدخل القومي . أما الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية في الناتج القومي فهي تحدث عندما تقوم الدولة بتوفير الحماية الخارجية والأمن الداخلي والعدالة التي تعد ضرورية لاستتباب الأمن وبعث الطمأنينة في نفوس المجتمع وفي نفوس أصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم وكذلك بالنسبة للأيدي العاملة والخبرات المتنوعة الوطنية ومنها

والأجنبية كما أن النفقات العسكرية قد تساهم في إنشاء صناعات معينة تستفيد منها المجالات الحربية والمدنية سواء بسواء أقامة منشأة حيوية مثل المطارات والمؤني والطرق والجسور والسدود والمخازن وما في حكمها ، التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال فترة الحرب وبعدها كذلك قد يتولد عن النفقات العسكرية في كثير من المجالات تقدم علمي في فنون الإنتاج المختلفة حيث تخصص نسبة كبيرة منها للبحوث العلمية التي تعود بالنفع للاقتصاد ككل

الاثر الثاني // اثر النفقات في الاستهلاك القومي :-

أن التوسع في النفقات العامة تؤدي عادة إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين ومن ثم زيادة مقدرتهم على الادخار وعلى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع المنتجين على إنتاج مزيد من السلع وتقديم المزيد من الخدمات وهكذا يؤدي الأنفاق الأولي الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسة من الحلقات المتتالية من الأنفاق تفوق في مجموعها المبالغ التي قامت الدولة بأنفاقها في بداية الأمر أي انه عندما تخصص الدولة جزءا" من نفقات العامة بصورة أجور ورواتب للعمال والموظفين الذين تم تشغيلهم فان جزءا" من هذه الدخول التي حصل عليها هؤلاء العمال والموظفين تتجه نحو إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة أي تؤدي إلى زيادة الطلب وهذا سيحفز

على التوسع في الإنتاج والى تشغيل عمال اكثر وهذا يؤدي إلى زيادة توزيع الدخول التي ستنفق جزءا" منها على السلع والخدمات النهائية والذي يقود إلى توسع اكبر في الإنتاج والتشغيل ويؤدي هذا التوسع في الإنتاج والتشغيل إلى توزيع دخول جديدية أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية أيضا" وهكذا وفي كل مرة يتزايد الناتج القومي ويستخدم عمال جدد اكثر ويتجه الناتج نحو مستوى التشغيل الكامل ويسمى هذا بالمضاعف الذي هو عبارة عن معالم عددي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي (الناتج القومي الإجمالي)نتيجة للزيادة في الأنفاق الاستثماري

ومن ناحية أخرى فان زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية نتيجة لزيادة النفقات العامة تؤدي في النهاية إلى زيادات متتابعة في الطلب على السلع الرأسمالية أو الاستثمارية (الآلات والمعدات والمكائن) اللازمة لانتاج هذه السلع الاستهلاكية والخدمات التي تزايد الطلب عليها وهذا يؤدي إلى زيادة كل من الناتج القومي الإجمالي ومستوى التشغيل أو الاستخدام والاتجاه نحو مستوى التشغيل الكامل

ولكي تحدث هذه الآثار الانتعاشية المضاعفة التي أشرنا أليها أعلاه نموا" وتوسعا" في مستويات الدخول والاستهلاك والاستثمار والرخاء الاقتصادي ينبغي أن يتميز الاقتصاد المعنى بجهاز إنتاجي مرن بأنه يستطيع أن يلبي الحاجات المتزايدة من الطلب على الخدمات والسلع

الاستهلاكية وان مستوى التشغيل لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل حتى يمكن زيادة مستويات التشغيل التي ترافق التوسع في الإنتاج لان عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أو أن استخدام القوى العاملة قد وصل إلى حالة الاستخدام الكامل فان الزيادة في الطلب نتيجة لزيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار والذي يعني ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي تعذر تطبيق مبدأ المضاعف والمعجل في هذا الاقتصاد .

كما أن تمويل هذه الزيادة في النفقات العامة يجب أن تكون عن طريق القروض أو الإصدار النقدي أو عن طريق السحب من الاحتياطي العام أو أي طريق أخر لا يؤثر بدرجة كبيرة في الدخول الخاصة التي ينوي أصحابها القيام بأنفاقها على شراء السلع والخدمات النهائية لانه إذا تم تمويل هذه النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب على المواطنين فان من شأنها أن تؤد الى انقاص حجم النفقات الخاصة لاسيما ذوي الدخول المحدودة الذي يترتب عليه أضعاف اثر الزيادة الكلية التي كان من الممكن ان تحدث في الطلب الكلي للاقتصاد القومي نتيجة للزيادة في النفقات العامة .